AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريًا

العددمائة وثلاثة عشر
(يوليو 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الآراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وثلاثة عشر (يوليو 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

MERC

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. هاجر قنديش، جامعة قرطاج، تونس
Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ أمل حسن
رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ رانيا نوار — قسم النشر
أ/ شيماء بكر — قسم النشر

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
مكتب المدير

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجى المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمة دوليًا.

الأهــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء/ محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتابعة والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة** ؛
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة** ؛
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج **"word"** ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- **(Paper)** مقاس الورق **(B5)** 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والتنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث** : بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع** : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر ، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار** ؛
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار** ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة)** ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة** ؛
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

جدول المحتويات

	عنوان البحث		الصفحة
	الدراسات القانونية		
1	دور مفوضي الدولة في إجراءات الإثبات	تامر محمد سعد	42-1
2	التوازن بين استخدامات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان	فتحي عبد الله عمران	100-43
3	**خصوصية المسئولية المدنية لمراقب الحسابات (دراسة مقارنة)**	إيهاب عبده نفادي	128-101
	دراسات علم الاجتماع		
٤	منظمات المجتمع المدني وتمكين الشباب السعودي "دراسة ميدانية"	مناحي فالح خريزان	176-129
	دراسات علم النفس		
٥	فاعلية برنامج قائم على فنيات العلاج الجدلي السلوكي (**DBT**) لتنمية المناعة النفسية(**PIS**) لدى طلاب الجامعة ذوي الميول الانتحارية	نعمة سعيد مصطفى	226-177
	الدراسات التاريخية		
٦	بريطانيا والنزاعات بين الكويت والقوى المجاورة في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896-1915	أنور معاشي مرزوق	268-227
	الدراسات الاقتصادية		
7	جودة التعليم العالي والبحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة ماليزيا	سعيد عزت خطاب	320-269
8	دراسة واختبار أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على جودة التقارير المالية«دراسة تطبيقية»	نيرفانا حسين مهران	358-321
	الدراسات الاعلامية		
٩	البنية الأسلوبية للتحقيقات الاستقصائية الصحية (دراسة تحليلية)	إنجي حمدي عبد الستار	400-359

افتتاحية العدد(113)

تُجدد مجلة بحوث الشرق الأوسط، الصادرة عن المركز ، عهدها العلمي في دعم البحث الرصين، بعد مسيرة امتدت لما يقرب من نصف قرن، قدّمت خلالها إسهامات بارزة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبفضل التزامها بالمعايير الأكاديمية المحكمة، أضحت المجلة مرجعًا موثوقًا للباحثين من مختلف الجامعات المصرية والعربية.

ويأتي هذا العدد (113) – يوليو 2025، استمرارًا لهذا النهج العلمي، حاملاً بين دفّتيه باقة متميزة من البحوث المتخصصة، التي تتناول موضوعات ذات راهنية علمية ومجتمعية، وتلتزم بمعايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وهو ما يعزّز من مكانة المجلة بين الدوريات العلمية المحكمة والرصينة، ويتميّز هذا العدد بتنوّع معرفي وتكامل بحثي يعكس ثراء الحقول التي تغطيها المجلة. ففي ميدان الدراسات القانونية، نجد ثلاث دراسات تتناول قضايا محورية : دور مفوضي الدولة في إجراءات الإثبات،والتوازن بين استخدامات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وأيضًا خصوصية المسؤولية المدنية لمراقب الحسابات (دراسة مقارنة).

أما في علم الاجتماع، فيقدّم العدد دراسة ميدانية مهمة حول منظمات المجتمع المدني ودورها في تمكين الشباب السعودي، وهي قضية ترتبط مباشرة بجهود التنمية الاجتماعية في العالم العربي، وفي إطار علم النفس، يتضمن العدد بحثًا تطبيقيًا حول فاعلية برنامج علاجي مبني على العلاج الجدلي السلوكي (DBT) في تنمية المناعة النفسية لدى طلاب الجامعة ذوي الميول الانتحارية، وهو موضوع يلامس الصحة النفسية في الأوساط الجامعية.

كما يتناول باب الدراسات التاريخية تحليلاً معمّقًا لدور بريطانيا في النزاعات الإقليمية بين الكويت والقوى المجاورة خلال عهد الشيخ مبارك الصباح (1896–1915)، وهو موضوع ذو أهمية لفهم توازنات المنطقة في مطلع القرن العشرين، وفي الاقتصاد، يقدّم العدد دراستين بارزتين الأولى تتناول دور جودة التعليم العالي والبحث

العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتطبيق على تجربة ماليزيا، والثانية دراسة تطبيقية حول أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على جودة التقارير المالية، بما يعزز من فاعلية الحوكمة والشفافية.

ويُختتم العدد ببحث في الدراسات الإعلامية، يقدّم تحليلًا أسلوبيًا للتحقيقات الاستقصائية الصحية، مسلطًا الضوء على بنية هذا النمط الصحفي المتخصص.

إننا في هيئة تحرير مجلة بحوث الشرق الأوسط نؤكد التزامنا المستمر بنشر البحوث العلمية التي تجمع بين الأصالة والمنهجية، ونثمّن مساهمات الباحثين الجادين من مختلف التخصصات، بما يعزّز من دور البحث العلمي في بناء مجتمعات المعرفة والتنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات الاقتصادية

www.mercj.journals.ekb.eg

جودة التعليم العالي والبحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة ماليزيا

The Quality of Higher Education and Scientific Research and Its Role in Achieving Sustainable Development Objectives: Applying to Malaysia

سعيد عزت خطاب السيد

دكتوراة بقسم - معهد الدراسات والبحوث الاسيوية - جامعة الزقازيق

Said Ezzat Khattab

PhD – Department Economics

Institute of Asian Studies and Research

Zagazig University

hazemsaeed884@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

ملخص الدراسة:

توضح الدراسة أثر جودة التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، في تحقيق التنمية المستدامة، وما تتطلبه الجودة لتقديم مخرجات تعليمية مؤهلة للمشاركة في تحقيق تلك الأهداف التنموية، والعمل على استدامتها مع إظهار الأسباب والدوافع للدول، وخاصة النامية منها؛ للسعي نحو التقدم إلى جانب تسليط الضوء على التجارب التنموية الناجحة للتغلب على التحديات والصعوبات الاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة؛ مثل: التجربة التنموية الماليزية التي قدمت للعالم مشروعًا تنمويًّا يضاهي أهم النماذج العالمية المتقدمة، وأيضًا كونها تدمج بين القيم المجتمعية وبين التطور الاقتصادي إلى حد التلاحم.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم العالي – البحث العلمي – التنمية المستدامة.

Summary:

Summary of the study: The study explains the impact of the quality of education in general and higher education in particular in achieving sustainable development, and what quality requires to provide qualified educational outcomes to participate in achieving those development goals and working to sustain them, while showing the reasons and motivations for countries, especially developing ones, to strive towards progress, in addition to highlighting On successful development experiences to overcome economic challenges and difficulties and raise living standards, such as the Malaysian development experience, which presented the world with a development project that is comparable to the most important advanced global models, and also combines societal values with economic development to the point of cohesion.

مقدمة البحث:

يُعَدُّ التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي (الجامعي) بصفة خاصة، من أهم الوسائل التي تستند إليها الدول لتحقيق تقدمها، وتحقيق أهدافها وطموحاتها، سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوطيد مكانتها بين دول العالم، لا سيما في هذا الوقت الذي يشهد تنافسًا محمودًا بين مختلف دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة والساعية لتحقيق تقدمها، وأخذ مكانتها بين الدول في ظل التراكمات العلمية في شتى المجالات، من خلال نظم تعليمية حازت بالاهتمام اللازم، فأعطت نتائج أكثر من المتوقع، ومع ذلك تعمل معظم البلدان المتقدمة والساعية بجدية نحو الإلحاق بركب التقدم بمراجعة نظمها التعليمية، وبصورة دورية، وتعمل على تحسينها وتطويرها، حتى وصلت إلى تبني مفاهيم الجودة، وإدارة الجودة نظريًّا وتطبيقيًّا، واستخدام مقاييس لمواصفات مخرجاتها التعليمية؛ لضمان فاعليتها في اكتساب المعارف والمهارات، والتي تمكنها من تحقيق ذواتها والمشاركة الفاعلة في تقدم بلادهم، وبصورة لا تتوقف بل تزداد تسارعًا وتحقيق التنمية الفاعلة والمستدامة، وضمان استقرارها على المستوى، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني؛ لذلك أصبح التعليم السلاح الأقوى والأهم في هذا العصر؛ لأنه يستهدف أهم عامل وهو الإنسان.

تعد التجربة الماليزية واحدة من أهم وأعظم التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة، والبداية الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية هي الاهتمام بكافة البرامج التعليمية المتقدمة خصوصًا في مجال التعليم وتنمية رأس المال الفكري ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعد ماليزيا من أهم الدول التي سارعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال تأسيس منظومة تعليمية ذات جودة عالية والاهتمام بالعلوم التكنولوجية والدقيقة بدرجة كبيرة تتماشى مع الثورة المعلوماتية

والرقمية التي يعيشها العالم؛ ومن ثَمَّ فقد حملت على عاتقها إنشاء مؤسسات عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال.

أهمية الدراسة:

ـ تكمن أهمية البحث في السعي نحو توضيح وإظهار العلاقة بين جودة التعليم بشكل عام، والتعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما تمثله المراجع العلمية والأفكار المطروحة من مساهمات علمية تفيد في التوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها وفق رؤى متكاملة محدد.

ـ تسليط الضوء على التجارب التنموية الناجحة للوقوف على أهم الأسباب التي ساعدت في رفع مستويات المعيشة. (الحصري، ٢٠٠٩)

ـ معرفة أهم الدروس المستفادة من التجارب التنموية الناجحة في الدول المتقدمة بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

يطمح الباحث من خلال الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف، التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

أولًا– يهدف البحث لتأصيل وتوضيح دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا– بيان مفهوم الجودة ومتطلبات تحقيقها، باعتباره مصطلحًا وافدًا إلى التعليم من المجال الصناعي.

ثالثًا– يهدف البحث إلى توضيح أثر جودة التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعًا– يهدف البحث إلى التعرف على الواقع الاقتصادي الماليزي، واستعراض مراحل تطوره.

خامسًا– يهدف البحث إلى توضيح وبيان أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية لتحقيق جودة نظمها التعليمية.

سابعًا– يهدف البحث إلى السعي نحو تقديم رؤى مستقبلية للاقتصاد المصري أسوة بالاقتصاد الماليزي.

مشكلة الدراسة:

يقوم البحث على مجموعة من التساؤلات التي يحاول الباحث الإجابة عنها، والتي تتمثل في الآتي:

التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر جودة التعليم الشامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وإلى أي مدى استطاعت التجربة الاقتصادية التنموية الماليزية تحقيق أهدافها؟

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى تؤثر جودة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مفهوم الجودة في التعليم، وما هي متطلبات تحقيقه؟
- ما هي أهم التحديات والصعوبات التي تواجه البلدان في تحقيق الجودة لنظمها التعليمية؟
- إلى أي مدى أثرت الظروف الاقتصادية والموارد المتاحة في ماليزيا؟ وكيف ساعدت في تحقيق التنمية الشاملة؟ وما هي أهم العوامل التي أدت إلى نجاح النموذج التنموي الماليزي؟

- كيف استطاعت ماليزيا تخطي الأزمات المالية؟ وكيف نجحت في الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجربة التنموية الماليزية؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة من مناهج البحث العلمي . حيث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي . وعليه فسوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استنادًا إلى مصادره المختلفة . كما يعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال بيان وتحليل عناصر مخرجات التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

يفترض في الدراسة التوصل إلى إثبات الفرضيات الآتية :

1. هناك علاقة طردية بين جودة التعليم وبين تحقيق التنمية بشكل عام.
2. يوجد علاقة طردية بين العنصر البشرى المؤهل المدرب وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. **. تواجد علاقة بين الإنفاق على التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الطبيعية.**
4. يعد القطاع التعليمي والصناعي والخدمي الأكثر تأثيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خطة البحث:

هذا وقد اشتملت خطة الدراسة على أربعة مباحث، وذلك على النحو الآتي :

المبحث الأول– الجودة الشاملة للتعليم العالي والتنمية المستدامة: (المفهوم، والأهداف، والتحديات).

* مفهوم الجودة الشاملة والتعليم العالي.
* مفهوم التنمية بين التقليدية والاستدامة.
* أهداف التنمية المستدامة وأبعادها.

المبحث الثاني– مساهمة جودة التعليم في التنمية المستدامة.

* العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة.
* الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
* دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
* لمحة تاريخية عن أحوال ماليزيا قبل الاستقلال وبعده.
* الثقافة الماليزية عبر الانفتاح حول العالم.
* واقع الاقتصاد الماليزي وتطوره وفلسفة التنمية في ماليزيا.
* تطور جودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة.
* تنمية قطاع التعليم والاستفادة من العنصر البشري.
* الاستراتيجيات والبرامج التي ميزت التجربة الماليزية.
* مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا.
*التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التمية المستدامة لماليزيا.
* تجربة التنمية المستدامة في الاقتصاد الماليزي.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول-

ماهية الجودة الشاملة للتعليم العالي والتنمية المستدامة:

تُعَدُّ الجودة في هذا الوقت أحد أهم المداخل الأساسية في أي عملية تعليمية وخاصة التعليم العالي؛ لما لها من دور بارز في تحقيق أهداف المجتمع، والارتقاء به إلى أعلى درجات التميز؛ لذلك فإنَّ الأمر يتطلب تطوير وتحسين أداء الجودة في الجامعات بصورة مستمرة، حيث تعد هذه الأخيرة هي القاطرة الأساسية للتنمية المستدامة باعتبارها ركيزة أساسية في تطوير الفكر والمعرفة واستخدامها ونشرها للمجتمع؛ مما يحتم عليها تجويد مخرجاتها، والعمل على التحسين والتطوير المستمر للمنتج التعليمي.

مفهوم الجودة الشاملة والتعليم العالي:

يعيش العالم اليوم تطورات متسارعة ومتلاحقة في شتى المجالات، ومن أهم هذه المجالات السعي نحو تحقيق ما يعرف بمجتمع المعرفة، وأمام ازدياد حدة المنافسة على المستويين الدولي والمحلي لم تعد تهتم المؤسسات فقط بإنتاج منتجات تلبي حاجات ورغبات الأفراد، وإنما أصبحت تهتم بالعقول والأفكار التي تحقق التقدم والازدهار. (ديلور، ١٩٩٧)

تعريف الجودة الشاملة:

هي عملية إدارية منظمة ترتكز على مجموعة من الأسس الإحصائية والكوادر البشرية التي تسعى لتحسين مستوى الخدمات التي يتم توفيرها من خلال استثمار القدرات الفكرية والعقلية للمتعلمين، وأصبح مصطلح الجودة الشاملة من أهم الأسس في عملية التعليم، وتتبلور أهميته في كونه يرتكز على الطرفين التعلم والتعليم؛ إذ يربط بين التعليم وبين احتياجات المجتمع ككل، ويعرفها علم التربية بأنها مجموعة

من الخصائص أو السمات التي تعبر بشكل دقيق وشمولي عن جوهر التربية وحالتها في كل أبعادها (مدخلات عمليات ومخرجات وتغذية راجعة) وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع.

ثانيًا– التعليم العالي:

يعد التعليم العالي مستودع المعرفة وصنعها وتطورها، كذلك فهو يعد الأداة الرئيسية لنقل الخبرات الثقافية المتراكمة، ولا تملك أهمية التعليم العالي والجامعي ومؤسساته إلا أن تزدهر في ظل عالم تسوده تسرعات متزايدة من موارد المعرفة المادية كعوامل في التنمية يعد التعليم العالي هو المرحلة الأخيرة من مراحل التعليم النظامي، والذي يسعى في النهاية لإكساب الفرد معارف وأفكار ومهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع بشكل عام.

مفهوم جودة التعليم العالي:

تعرف جودة التعليم على أنها: العملية التي تهدف بشكل أساسي إلى الارتقاء بالعملية التعليمية، وتحقيق نقله من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والأنظمة التعليمية وتوثيق للبرامج التعليمية المتعددة، الجودة في التعليم ينظر لها على أنها مجموعة من الأسس والمعايير والسمات التي لا بد أن تتوفر فيها جميع عناصر العملية التعليمية، سواء المتعلقة بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات يتمثل الهدف النهائي في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته وكذلك رغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتحقق هذه المعايير من خلال الاستخدام الأمثل لجميع العناصر سواء المادية أو البشرية.

مفهوم التنمية بين التقليدية والاستدامة:

التأصيل لمفهوم الاستدامة:

ظهر الاهتمام بمفهوم الاستدامة في أوقات مبكرة من السبعينات من القرن السابق حينما تحقق لأعداد متزايدة من الأفراد؛ إذ إن فساد البيئة سوف يسهم بشكل كبير بعدم الاستدامة، وكثير من الأفكار التي تضمنت فكرة التنمية المستدامة تعود إلى أعمال العالم الاقتصادي (مالثوس) عن نمو السكان ومدى علاقته بالإمكانات المتوفرة لغذاء العالم ولحياة سكان الكوكب (ديلور، ١٩٩٧)، وفي عام 1980 صدرت وثيقة الاستراتيجية الدولية للصون، ونبهت الوثيقة إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من الموارد البيئية وقدرة النظم على العطاء، ونشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) برئاسة رئيس وزراء النرويج (جروهارلمبرونتلاند) كانت هدف التقرير الدعوة إلى أن مراعاة التنمية، وتلبية الحاجات المشروعة للبشر في حاضرهم مع التواصل للحافظ على الأجيال المقبلة (المصري، ٢٠١٦). وفي عام 1989 انعقد اجتماع دولي عالمي بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان استراتيجية لإيقاف التأثيرات التي تلوث البيئة، وتم ذكر مفهوم الاستدامة فيه انعقدت أيضًا قمة الأرض الأولى عام 1992 في مدينة ريودي جانيرو بدولة بالبرازيل وهو مؤتمر منظمة الأمم المتحدة، الذي يعتنى بقضايا البيئة والتنمية، حيث برزت قضية التنمية المستدامة ضمن أولويات المؤتمر، كما نجحت في الارتقاء بالوعي العام، وتحديد أسلوب جديد مخالف عما طرحه مؤتمر إستكهولم، وفي عام 1994 عقد اجتماع لمناهضة البيئة شارك به 180 دولة و1200 منظمة غير حكومية، ثم في عام 1995 عقد المؤتمر العالمي للتنمية البشرية في مدينة كوبنهاجن، والذي كان يدعو إلى التنمية البشرية المستدامة. في عام 1996 عقد في مدينة إسطنبول بتركيا مؤتمر التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

في المناطق الحضرية (سكن لائق للجميع) كما انعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا مؤتمر التنمية العالمي للتنمية المستدامة.

تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف، وإنما تعدد التعريفات وتنوعها، ومن بين هذه التعريفات نجد ما يأتي:

التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والاتجاهات والمعارف الضرورية وكذلك تعويده على عادات وحدها لا تكفي، فلابد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد، وخصوصًا غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال القادمة بناء على تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر عام 1997، والذي تم تخصيصه بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، حيث تم تحديد عشرين تعريف لها (التنمية المستدامة)، وتم تصنيف هذه التعاريف إلى أربع مجموعات: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتكنولوجية.

أ- اقتصاديًّا: ويقصد بالتنمية المستدامة (بالنسبة للدول المتقدمة) إجراءات التقليل في استهلاك الطاقة والموارد، أما (بالنسبة للدول النامية) فهي تعني تخصيص الموارد من أجل رفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر.

ب ـ اجتماعيًّا: يقصد بالتنمية المستدامة العمل والسعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستويات المعيشة (الخدمات الصحية والتعليمية) خاصة في الريف.

ج- بيئيًّا: ويقصد بها حماية كافة الموارد الطبيعية والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

د- تكنولوجيا: تعني التنمية التي تحول وتنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتكنولوجيا والتقنيات النظيفة التي تستغل أقل قدر ممكن من الموارد، وتساعد على إنتاج الحد الأدنى من الغازات الضارة والملوثة بالأوزون.

أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة، والتي تعرف أيضًا باسم (الأهداف العالمية)، فهي تعد دعوة عالمية للقضاء على الفقر وحماية الأرض وضمان توفير السلام والأمن والازدهار لجميع البشر، وتعتمد هذه الأهداف (17) السبعة عشر إلى ما تم إنجازه في تحقيق الأهداف الإنمائية (2000-2015)، وقد حددت الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، والتي تتمثل في سبعة عشر هدفًا:

1. القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع جميع الأفراد بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد (المثمر) والشامل للجميع وكذلك تعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
5. ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. ضمان وفرة المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع الأفراد وإدارتها إدارة مستدامة.

7 ـ ضمان حصول جميع الأفراد بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة الآمنة والمستدامة.

8. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وضمان توفير العمل اللائق.

9. توفير بنية تحتية قوية قادرة على الصمود مع تحفيز التصنيع المستدام الشامل وتشجيع الابتكار.

10 . العمل على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11. العمل على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12. ضمان توفير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13. العمل على إيجاد إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14. السعي نحو الحفاظ على المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام، وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة، والعمل على بناء مؤسسات فعالة، وتخضع للمساءلة وشاملة للجميع على شتى الأصعدة.

15 ـ العمل على حماية النظم الأيكولوجية والبرية وصيانتها وتعزيز استخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة والعمل على مكافحة ظاهرة التصحر ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16 ـ التشجيع والعمل على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد لتحقيق التنمية المستدامة.

17 ـ تعزيز سبل تنشيط الشراكة العالمية الفعالة من أجل التنمية المستدامة.

أبعاد التنمية المستدامة

الواضح من خلال التعريفات السابقة أن مصطلح التنمية المستدامة يتضمن أبعاد عديدة متداخلة فيما بينها . والتركيز على معالجتها لتحقيق تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المستهدفة، ويمكن تحديد أربعة أبعاد حاسمة ومترابطة ومتفاعلة هي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

أولًا– الأبعاد الاقتصادية:

وتشمل الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة كلا من :

1. معدل الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

بالنظر للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن معظم سكان البلدان الصناعية المتقدمة يستخدمون قياسًا على مستوى نصيب الفرد وحصته من الموارد الطبيعية في العالم إضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية (السواعي، ٢٠١٢).

2 . العمل على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

يتبلور مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة في العمل على إجراء تخفيضات مستمرة ومتواصلة من الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وتحسين مستوى الكفاءة، ولا بد لتحقيق هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

3. يقع مسئولية التصدي لظاهرة التلوث على البلدان الصناعية والمسئولية الخاصة في قيادة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرجع ذلك لاستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية بشكل كبير مثل المحروقات؛ ومن ثَمَّ نجد أن

مساهمتها في وضع حلول لمشكلات التلوث العالمي كان كبيرًا، ويضاف إلى ذلك أن هذه البلدان المتقدمة لديها الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية الكفيلة بأن تتميز بالصدارة في استخدام تكنولوجيا نظيفة واستخدام الموارد بمعدل أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو العمل على حماية النظم الطبيعية.

4 ـ العمل على التخفيف من أعباء الفقر:

يحقق التخفيف من أعباء الفقر نتائج عملية مهمة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لأن هناك علاقات وروابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة في ظل النمو المتزايد للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية الفكرية المطلقة للقوى الرأسمالية.

5 . العمل على تحقيق المساواة (العدالة) في توزيع الموارد:

ويتحقق ذلك في جعل فرص الحصول على الموارد الأولية والمنتجات والخدمات متوفر فيما بين جميع الأفراد ودخل أقرب إلى المساواة والعدالة، فالفرص غير متكافئة للحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، وعلى الأرض والموارد الطبيعية وعلى الديمقراطية، وغير ذلك من الحقوق السياسية التي تشكل حاجزًا مهمًا أمام التنمية المستدامة، فهذه العدالة والمساواة تساعد على التنشيط الاقتصادي والعمل على تحسين مستويات المعيشة.

6 ـ الحد من التفاوت في الدخول:

تعني التنمية المستدامة العمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفرص الحصول على رعاية صحية متميزة، وكذلك العمل على تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، والعمل على تحسن فرص

التعليم والرعاية الصحية المتميزة بالنسبة للمرأة، والإشارة إلى التوجه إلى سياسة تحسين فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

ثانيًا– الأبعاد الاجتماعية (البشرية):

1. تثبيت النمو الديمغرافي: وهي العمل على تحقيق تقديم ملحوظ وكبير في العمل على تثبيت نمو السكان، وهو أمر له أهمية بالغة، ويرجع ذلك إلى أن النمو المستمر للسكان لفترات طويلة وبمعدلات تقترب وتتشابه بالمعدلات الحالية أصبح أمرًا مستحيلًا، وكذلك لأن النمو السريع يؤدي إلى إحداث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أنَّ النمو السريع للسكان يؤدي إلى الحد من التنمية، وانخفاض معدلات الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل السكان.

ثالثًا– الأبعاد البيئية:

1. العمل على تقليل إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد.

نلاحظ في الأبعاد البيئية أن تعرية التربة وفقد إنتاجها يؤديان إلى التقليل من غلتها ويخرجان سنويًّا من مجموع الإنتاج مساحات هائلة من الأراضي الزراعية لتصبح أراضي قاحلة جرداء، ويرجع ذلك بسبب ظاهرة التصحر، كما أنَّ الاستخدام المفرط في الأسمدة والمبيدات الحشرية يؤديان إلى تلويث المياه، سواء السطحية والجوفية، بالإضافة إلى المصايد الكثيرة للأسماك في المياه سواء العذبة أو في البحار، فيتم استغلالها بمستويات غير مستدامة.

2. العمل على حماية الموارد الطبيعية تتطلب التنمية المستدامة تحقيق حماية للموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج المواد الغذائية والوقود بداية من حماية التربة إلى حماية

المصايد السمكية، بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج المستدام للوصول إلى تحقيق تلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وإن أي إهمال في صيانة الموارد الطبيعة والتي تعتمد عليها الزراعة بشكل أساسي، لهو أمر كفيل بحدوث نقص شديد في الأغذية في المستقبل، وبذلك تعني التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة بصورة أكثر كفاءة وفعالية وإنتاجية.

المبحث الثاني–

مساهمة جودة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

لا بد أن تتغير نظرتنا للدور الذي يقوم به التعليم، وخاصة التعليم الجامعي في المساهمة بدوره في تحقيق التنمية العالمية، فهو عامل يساعد على تحقيق رفاهية الأفراد، وتشيد مستقبل كوكبنا الأرض، وتمثل مسئولية التعليم اليوم أهمية كبيرة في الوقت الحاضر لمواكبة تحديات القرن العشرين وتطلعاته وتعزيز القيم والمهارات لتحقيق النمو المستدام الشامل لجميع الأفراد والتعايش السلمي، ويتحدد دور التعليم في التنمية، بصفة عامة، فيما يأتي:

- العمل على تكوين قاعدة اجتماعية كبيرة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل فرد.

- تحسين القيم في المجتمع بما يتماشى مع الأهداف التنموية، ومنها قيمة العمل ودعم الإنتاج والاستقلالية في التفكير منذ تاريخ الموافقة على التنمية المستدامة لأول مرة، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1987، تزامن معها التوصل إلى مفهوم موازٍ للتعليم كمساهم بدوره في التنمية المستدامة، وقد بدأ طرحه بواسطة أشخاص من خارج مجتمع التعليم، فقد أتت من المؤتمرات الاقتصادية والسياسية الدولية (مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وعند مناقشة

وضع وصيغ لمفهوم التنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن التعليم ركنًا فعالًا وأساسيًا من أركان الاستدامة، وأنه يقصد بالتعليم المتعلق بالتنمية المستدامة ما يقصد بالتعليم من أجل الاستدامة. والواقع أن المفهوم الأول يتعلق بنقل المعلومات عن مختلف مبادئ التنمية المستدامة وقضاياها، بينما يتعلق الثاني بدور التعليم، والوعي العام والتدريب بوصف هذه العناصر أدوات رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تدور التنمية المستدامة في الأساس حول البيئة؛ لذلك فالتعليم من أجل الاستدامة هو مجرد تحور جديد لمفهوم التعليم البيئي، في الواقع تعد البيئة عنصر من العناصر التي يشملها المفهوم الواسع.
- التعليم هي الاختصاص الرئيسي لوزارات التعليم والأوساط التعليمية فقط، والتعليم من منظور الاستدامة، يشارك فيه معظم قطاعات المجتمع باعتبارها أطراف فاعلة ومستفيدة على حد سواء.

ومن الاستقراء الواقعي الدولي تبين أن الدول الأكثر تعلمًا تنتج الآثار الأيكولوجية السلبية الأعمق، فإنها تمتلك معدلات عالية من الاستهلاك لكل فرد، وهذا يعني أن الارتقاء بمستويات التعليم إلى مستويات أعلى قد لا يكون كافيًا وحده لإيجاد مجتمعات مستدامة؛ لاقترانه بنمو معدلات الاستهلاك التي تكون في الطبيعي غير رشيدة، وأخيرًا أن الصعوبة التي تواجه هذه المجتمعات تتمثل في توضيح صيغة ملائمة يتحقق في إطارها المساعدة على رفع مستويات التعليم دون تحقيق طلب متنامي على الموارد الاستهلاكية، وما يصحبه ذلك من تحديات أخرى؛ مثل: إنتاج للملوثات والنفايات، ويمكن مواجهة هذه التحديات، بشكل عام في إعادة تخطيط

وتوجيه المناهج الدراسية، وكذلك الأنشطة التعليمية الأخرى المتعددة، حتى تلبي الحاجة لإيجاد نماذج إنتاجية واستهلاكية جديدة أكثر استدامة.

متطلبات وتحديات التعليم من أجل الاستدامة:

1. تطور الوعى داخل المجتمع التعليمي والعام بإعادة تكييف التعليم من أجل تحقيق الاستدامة يكون مهمًا وضروريًا، فلو أن العاملين في الحقل التعليمي ليس لديهم دراية بالروابط المهمة بين التعليم والتنمية المستدامة، فإعادة تكييف التعليم بهدف تلبية متطلبات التنمية المستدامة سوف لا يحقق أي شيء، فعندما يحقق الأفراد التعليم يستطيع تحسين إمكانية تنفيذ السياسات الوطنية، وكذلك برامج إدارة الموارد الإقليمية والمحلية، فالتعليم في وضع يمكن فيه إعادة تكييفه لكي يسهم في إنجاز تحقيق أهداف الاستدامة.

2 . تنظيم التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وضع المناهج الدراسية، وهذا يختلف من مجتمع إلى آخر، فقد تقوم بعض المجتمعات بإضافة بعض المقررات الدراسية؛ مثل: التنمية المستدامة، أو التربية البيئية، أو التربية السكانية... إلخ.

3 ـ ضرورة المشاركة الفعالة بين أعضاء المجتمع عند تطوير برامج التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فمفهوم التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يقوم على ضرورة أن تكون البرامج التنفيذية مناسبة وملائمة محليًا ودوليًا وملائمة ثقافيًا، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

4. إذا كان التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بذاته على مفاهيم تحليلية من فروع دراسة ومناهج ومقررات دراسية عديدة، فيصعب تدريسه في ظل الأوضاع التقليدية للمدارس.

لاختلاف فروع ومقررات الدراسة، وعدم تكاملها؛ لذا فالتعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يستوجب التعامل مع الفروع والمقررات الدراسية في إطار تكاملي.

5 . العمل على تنمية القدرات البشرية اللازمة؛ لأن التنفيذ الناجح لأي اتجاه تعليمي جديد يتطلب تواجد خبراء موثوق بهم في مجال التنمية المستدامة.

استثمار التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

من أكثر مظاهر التخلف على المستوي الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف وقلة الإمكانات المادية، وانخفاض مستوى الإمكانات البشرية المهمة والضرورية لإحداث التنمية، ويعد الاستثمار في التعليم المطلب الضروري والأساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، والاهتمام بتشكيل القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب وتنمية المهارات والقدرات اللازمة للمساهمة في العملية التنموية، ومن خلالها يأخذ النمو الاقتصادي مادته، ويعمل على خفض مستويات الفقر؛ ومن ثم يمكن تحقيق النمو، وتخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية، التي لا يمكن تحقيقها (التنمية) إلا من خلال التدريب والتعليم بمراحله المختلفة كافة، فالشخصية المتعلمة تكون منتجة وتشارك في العملية التنموية بشكل فعال، والتعليم يؤثر ويتأثر بسياسات التنمية، لقد شكل التعليم محورًا أساسيًّا لكافة الخطط التنموية، كما أنه قاعدة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهداف الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة، والعمل على تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي، وعلى أساس أن التعليم هو جزء لا يتجزأ من تحقيق تنمية الموارد البشرية، والذي يتمثل في بناء قدرات معرفية ومهارات بشرية فعّالة في المجتمع، ويمثل البعد والحرمان من

التعليم أحد أهم مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويظهر الحرمان من التعليم واضحًا ليكون أقصى في حالة النساء والأطفال، والمؤكد أن قلة التحصيل العلمي، ورداءة وضعف نوعيته، ترتبط بشكل أساسي بقوة بالفقر، ويرجح بشكل واضح تحليل خصائص الأسر الأكثر فقرًا من حيث أن معاملي الارتباط الأساسيين للفقر هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، فيرتبط الفقر بصفة أساسية بضعف وانعدام التعليم وظاهرة الأمية الريفية بصفة أساسية، حيث يبلغ (الفقر) أعلى مستويته بين الأفراد منعدمي التعليم، الذين حصلوا على تعليم ضئيل، وينخفض بصورة واضحة مع ارتفاع مستويات التعليم، ويسهم قطاع التعليم في تدعيم وتكوين الرأس المال البشري والاجتماعي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، دعم المشروعات وتقديم الخبرات الدولية والممارسة الفعالة الجيدة على أساس خاص لكل دولة، وكذلك مهمة الدولة هي الاستمرار الشامل للتعليم الإجباري الفعال الجيد النوعية وفعالية النظام التعليمي في تدعيم وتكوين رأس المال البشري، الذي بدوره ينشئ ترابطًا وتلاحمًا اجتماعيًّا لدعم تنمية مجتمعات هدفها المعرفة، ولا بد أن يكون هناك إنفاق مالي كافٍ للقيام بالتعليم، وأن يكون شاملًا لتوفير التعليم الأساسي للجميع، وخاصة الأطفال، وهناك علاقة تبادل وترابط منفعة بين المجتمعات والمؤسسات التعليمية، وتتضافر جهود المؤسسات التعليمية في شتى مراحلها لتحقيق أهداف التنمية البشرية للمجتمعات بحيث يصبح الفرد هو الوسيلة والهدف للتنمية في الوقت نفسه.

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد أصبح في الوقت الحاضر مفهوم التنمية المستدامة جزءًا لا ينفصل عن المفردات التربوية منذ مطلع التسعينيات، واستخدمت العديد من المفاهيم في هذا الصدد؛ مثل: "التعليم من أجل حياة مستدامة" "التعليم من أجل الاستدامة" "التعليم من

أجل مستقبل مستديم" "تعليم الاستدامة" إلا أن مفهوم التعليم من أجل الاستدامة هو مصطلح أكثر استخدامًا على المستوى الدولي والعالمي.

التجربة الماليزية والسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعد التجربة الماليزية واحدة من أهم وأكبر التجارب العالمية الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية، فالنقاط الرئيسية لانطلاق ماليزيا نحو عملية التنمية الاقتصادية (سياسة الاعتماد على الذات)، فالتجربة الماليزية هي واحدة من تلك التجارب التنموية الجديرة بالملاحظة والدراسة لما حققته من إنجازات عظيمة، التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية للخروج من الركود الاقتصادي (قاسم، ٢٠٠٧).

يقول جوزيف ستجليتر قبل أربعين عامًا، كانت ماليزيا من أفقر دول العالم، لكنها اختارت بعد الاستقلال عدم اتباع توجيهات وتعليمات المنظمات الدولية، ولكن اتبعت نماذج التنمية الناجحة.

واقع الاقتصاد الماليزي وتطوره:

أولًا– الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال :خلال الفترات الاستعمارية التي تعرضت له ماليزيا، فمثلها مثل باقي الدول المسالمة في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، فنجد أن الاستعمار يعمل جاهدًا على امتصاص خيرات البلاد الاقتصادية، وعمل أي شيء يخدم مصالحه فقط مثل ذلك إنشاء شبكات الطرق التي تسهل له الوصول لمستعمراته بكل سهولة، وفى أسرع وقت ممكن؛ ليخدم قواته وجيوشه التي تباشر الاحتلال فنرى في ماليزيا قام المستعمر بربط اقتصاده باقتصادها، لدرجة أن جعل هذا الاقتصاد يقوم في الأساس على تصدير السلع الأولية بصورة أساسية إلى الخارج، والتي تتمثل في المطاط والقصدير، في الوقت نفسه كان يستورد معظم الأشياء من الخارج؛ مثل: السيارات، والأجهزة

الإلكترونية، والملابس، بالإضافة للسلع الكيماوية التي يتم إنتاجها في الغرب، وكان يسعى لتسويقها وترويجها بشتى الطرق، وذلك أثناء فترة الاحتلال (البريطاني) لماليزيا، وتعد ماليزيا (شبة الجزيرة الملاوية) مركزًا تجاريًّا مهمًا جدًّا حتى قبل ظهور (ملقا)، التي كانت تعد العاصمة الرئيسية لسلطنة ملقا الشهيرة، وكذلك سنغافورة التي كانت ضمن الولاية البريطانية، ومن خلال استغلال بريطانيا للأراضي الماليزية، فقاموا بزراعة المطاط الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي، وشجر النخيل الذي يستخرج منه (زيت النخيل)، ومع مرور الوقت أصبحت ماليزيا المصدر الأول على مستوى العالم في إنتاج هذه السلع (زيت النخيل . القصدير. المطاط الطبيعي)، تعد ماليزيا مرصدًا تجاريًّا مهمًا بين دول العالم، فماليزيا تتوسط الدول تجاريا، فكانت ممرًا تجاريًّا لتوزيع تجارتهم عبر مضيق ملقا الساحلي الذي يعد مجمعًا لكل تجار العالم (صادق، ٢٠١٤).

ثانيًا– الاقتصاد الماليزي وتطوره بعد الاستقلال :مع بداية فترة السبعينيات اتخذت ماليزيا نهج وخطى النمور الآسيوية الأربعة: (تايوان . كوريا الجنوبية سنغافورة . هونغ كونج)، وبمعاونة اليابان بدأت ماليزيا في التحول من اقتصاد قائم على الزراعة والموارد الطبيعية إلى دولة صناعية، وكذلك البحث عن الخطة التي تسعى إلى حل مشكلة عدم التوازن العادل في توزيع الثروات بين فئات المجتمع وطبقاته، حيث ركزت لجنة ريد (التي سطرت الدستور) في إعطاء الماليزيون مزايا خاصة كضمان 60% من المقاعد الخاصة بالجامعات، وكذلك لعب التخطيط المركزي دورًا مهمًا وأساسيًّا في النهضة، فتم اعتماد الخطط الخماسية التي بدأت من عام 1955، والتي استخدمت للتدخل في التوزيع العادل للثروات مع تطوير البنية التحتية، وبالفعل نجحت التجربة التنموية الماليزية خاصة بعد الاستقلال في عام 1957، فتم اللجوء إلى الاستراتيجيات التقليدية التي تتمثل

في إحلال الواردات، وربما كانت البداية في التركيز على صناعات السلع الأكثر استهلاكًا، والتي كانت معظمها مملوكة للشركات الأجنبية، سرعان ما تبين وجود قصور في استراتيجية إحلال الواردات كمحور رئيسي لعمليات التنمية المتواصلة.

جودة التعليم العالي في ماليزيا:

للتعليم من أجل الاستدامة العديد من الخصائص التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة (السمالوطى، ٢٠٠٤).

* يرتكز التعليم من أجل الاستدامة على أربع ركائز رئيسية: (تعليم المعرفة، وتعليم الحياة، وتعليم العمل، وتعليم نقل المعرفة).

* إنه متوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

* يشجع على تشخيص الاحتياجات التعليمية للفرد، وتطوير الأهداف، وتوفير الموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، واختيار الاستراتيجيات لتنفيذها، وتقييم النتائج التعليمية. إنها عملية إدراك أن تلبية الاحتياجات المحلية غالبًا ما يكون لها آثار دولية.

. يشمل الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية)، ويتكيف مع التغيرات المتطورة في مفهوم التنمية المستدامة.

. مراعاة المشكلات المحلية والدولية والمساهمة بفعالية في إيجاد الحلول لها.

أهم الآليات التي اتبعتها ماليزيا لتحسين التعليم العالي:

دفع تحول ماليزيا اللاحق بالدول المتقدمة والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي؛ لذلك سعت ماليزيا إلى تبني مناهج علمية جديدة تواكب التوجهات والتطلعات الوطنية احتوت رؤية 2020 على هذه التطلعات، وتهدف إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحلول عام 2020.

وشمل ذلك عددًا من الخطط الخمسية في إطار إعلان الخطط العامة للتنمية الوطنية؛ مثل: الخطة الخمسية 1966–1970، والخطة الخمسية الثانية 1971–1975. في المقام الأول، يجب أن يكون التعليم، وخاصة التعليم العالي والجامعي، مفيدًا للاقتصاد الوطني.

لذلك يمكن القول إن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعًا إبداعيًا يتمثل هدفه الأول والأخير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعمها.

ولإكمال خطتنا الاستراتيجية في عام 2020، نقوم بتوسيع وعينا العلمي والحياتي في إطار رعاية الناس وتطوير رأس المال الفكري من خلال تركيزنا على التعليم.

توظيف التعليم العالي في ماليزيا لخدمة الاقتصاد:

تأسست جامعة مالايا في عام 1949 كأول جامعة في البلاد، وكان مقرها في سنغافورة. يوجد اليوم أكثر من 11 جامعة والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.

أدخلت الحكومة أحدث المعدات والبرامج لتطوير التعليم العالي والتعليم الجامعي، تسعى جميع الجامعات إلى اتباع المعايير الدولية في التدريس وأنظمة البحث وتحديد التخصصات والمناهج، تشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات ذات الشهرة العالمية والجامعات المماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

تركز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أيضًا على التعليم الذي يلبي حاجة البلاد إلى قوة عاملة ماهرة.

يضع المجلس الوطني للترخيص مبادئ توجيهية للتعليم العالي والجامعي العام والخاص وسياسات اعتماد (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

وتهدف وزارة التربية والتعليم إلى توفير المدارس الذكية باستخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا 1996 - 2000

	1996	2000
عدد الجامعات والكليات الحكومية	50	55
عدد المحاضرين (الأساتذة)	8451	19702
عدد الطلاب	108845	344250

أصبحت المؤسسات الجامعية الآن مراكز إقليمية لطلاب الدراسات العليا، وخاصة من البلدان النامية، وهذا يعني تحسين جودة التدريس ووفرة المرافق التعليمية؛ مثل: المكتبات، والمختبرات، وشبكات الكمبيوتر، ودعم أعضاء هيئة التدريس المتخصصة، وترقية المناهج الدراسية.

يوضح الجدول الآتي الزيادة في عدد خريجي الجامعات الوطنية الماليزية خلال الفترة 1980–1999.

خريجو الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية

	1984-1980	1999-1995
ماجستير	85	2270
دكتوراه	6	146
إجمالي المتخرجين	91	2416

الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

أنشأت الحكومة قاعدة موسعة من شبكات المعلومات للمؤسسات الجامعية توفر مصادر المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

تدعم الحكومة جهود البحث العلمي في الجامعات من خلال مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية، التي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والمهندسين لاستخدام الأنشطة البحثية بالجامعة للأغراض التجارية.

إن التواصل بين الأكاديميين بالجامعة والقائمين على المصانع وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ العمل البحثي التطبيقي.

يعد المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير مسؤولًا عن رعاية المؤسسات البحثية وتعزيز الروابط بين مراكز البحث والجامعات والقطاع الخاص للبحث والتطوير.

تشارك الدولة أيضًا مع المؤسسات الوطنية والدولية في أنشطة البحث التنموية والموجهة نحو الصناعة، وفي إنشاء مراكز التميز ومراكز الفكر المخصصة للاقتصاد والعلوم السياسية والبحث الاستراتيجي والتكنولوجي.

لاحظ أن نظام التعليم الماليزي يتجه نحو الانفتاح على الأنظمة الغربية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) وتوسيع استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم، يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير الدولية في المناهج والعلوم. مع العديد من الفصول الجامعية في أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، هناك ما يقرب من 415 مؤسسة وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات جامعية وبرامج أخوية مع جامعات في الخارج، وإجازات مهنية ومتوسطة وفرص للطلاب الماليزيين. مواصلة الدراسة في جامعة أجنبية.

تعطي ماليزيا اهتمامًا كبيرًا للتعليم، وتهتم بمؤسساتها التعليمية، وخاصة التعليم العالي والجامعي، وقد أتاح لنا ذلك اللحاق بسابق التميز التعليمي، والتنافس مع العديد من أبرز المؤسسات الدولية في مجال التعليم.

بالرغم من هيمنة ماليزيا على قطاع السياحية واحتوائها على التميز للوجهات السياحية والمناظر الطبيعية الخلابة، والمدن التي تجذب السياح من جميع دول العالم ومع ذلك، لم تكتفِ بذلك فقط، فقد عملت الحكومة على تطوير وإنشاء الجامعات المتميزة التي تقدم خدمات تعليمية عالية الجودة وممتازة، وتستقطب عددًا كبيرًا من الطلاب الدوليين من مختلف البلدان حول العالم.

قائمة تضم أفضل 10 جامعات ماليزية وفقا للتصنيف العالمي QS لعام 2021:

1- جامعة مالايا | University of Malaya

(الترتيب العالمي لعام 2021 - 59 عالميا)

جامعة المالايا من أقدم وأعرق الجامعات بماليزيا التي تأسست في سنة 1905م، والتي تحتل مكانة رفيعة يرجع ذلك إلى التفوق الكبير لجودة التعليم بها، وكذلك وجود مجموعة من الأساتذة الأكاديميين الأوائل بها، كما تقوم باستقبال الكثير من الزوار الأجانب لتدريس المواد بالجامعة، وتحتل المركز الخامس والثلاثين (35) دوليًا، وترتيبها داخل ماليزيا الأول، وتضم جامعة ملايا اثنتي عشرة كلية منهم كلية طب الأسنان، كلية الاقتصاد والمحاسبة وكلية الفنون الطب، كلية الهندسة والعلوم الاجتماعية، كلية اللغات واللسانيات، ، وكلية العلوم.

2- جامعة تنكو عبد الرحمن University Tunku Abdul Rahman

جامعة تكنو عبد الرحمن هي مؤسسة تعليمية مرموقة معروفة منذ أكثر من 40 عامًا بتميزها في تقديم تعليم عالي الجودة بتكلفة معقولة. تأسست عام 2002، تمنح الجامعة درجات البكالوريوس، وتقدم برامج الدراسات العليا.

3- الجامعة الوطنية فى ماليزيا | Universiti Kebangsaan Malaysia

تم تأسيس تلك الجامعة الوطنية في عام 1970م، وتعد من أفضل الجامعات في ماليزيا، وتقع في مدينة بانجي، تم تصنيفها بالمرتبة الـ 58 عالميًا تبعًا لتنصيف الجامعات الآسيوية، وذلك في عام 2012.

4- جامعة بوترا ماليزيا | University Putra Malaysia -

تم إنشاء وتأسيس الجامعة في عام 1931م، وتختص منذ البداية في المجالات الزراعية وما يشملها من علوم مهمة، وتم الاعتراف بها كأحد أهم المؤسسات التعليمية الحكومية التي لها دور بارز وفعال في مجالات البحوث والدراسات الجامعية المتخصصة في مجال الزراعة، وتعد إحدى أفضل جامعات ماليزيا.

5- جامعة العلوم فى ماليزيا | University Sains Malaysia USM

تُعد جامعة العلوم أحد أهم الجامعات في ماليزيا، والتي تحتل المرتبة الثانية بعد جامعة مالايا، وكذلك لها تصنيف عالمي مميز بين أفضل 400: 500 جامعة على مستوى العالم، وتعمل الجامعة بتقديم عدد من أهم البرامج الدراسية التي تتحصص بالعلوم التطبيقية والطبيعية والعلوم الطبية والهندسة والصيدلة والتكنولوجيا وكذلك العلوم الاجتماعية، وتحتوي على الكثير من التقنيات العلمية والمراكز البحثية المتطورة التي تزيد من جودة وكفاءة وفاعلية التعليم بها.

6- الجامعة التكنولوجية الماليزية | University Teknologi Malaysia

تم تأسيس الجامعة التكنولوجية الماليزية في عام 1972، وتخُصصت لرفع مستويات الابتكار والدراسات البحثية في جميع المجالات التكنولوجية، وتستقبل الجامعة كل عام عدد هائل من الطلاب الدوليين.

7- جامعة تكنولوجي بتروناس | University Teknologi PETRONAS

ترجع ملكية الجامعة للشركة العامة للبترول التابعة لماليزيا الشهيرة بتروناس، وتهتم تلك الجامعة بالتطوير والابتكارات عبر البحوث الأكاديمية المتعددة.

8- جامعة أوتارا ماليزيا | University Utara Malaysia

تم تأسيس جامعة أوتارا في عام 1984 لتكون الجامعة السادسة التي أنشائها في ماليزيا، ومنذ إنشائها وهي متخصصة في دراسة التعليم الإداري، وتشمل على عدد من الكليات والمدارس، منها: كلية الفنون والعلوم، وكلية القانون، وتعد من أفضل جامعات ماليزيا.

9- جامعة تيناجا الوطنية | (Universiti Tenaga Nasional (UNITEN

كانت جامعة Tenaga الوطنية واحدة من أولى الجامعات الخاصة في ماليزيا، وقد تأسست في عام 1976، وتقدم الجامعة دورات عالية الجودة وعملية، ومعترف بها عالميًا، ومعترف بها للتميز في مجالها، وتتكون من علماء محترفين ومتخصصين وذوي خبرة.

10- جامعة تايلور |Taylor's University

تأسست جامعة تايلور عام 1969. تواصل جامعة تايلور خدمة طلابها بشكل جيد من خلال مجموعة متنوعة من خيارات الدراسة والمناهج وطرق التدريس، والشراكات مع الجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم، والروابط القوية مع الصناعة. وبها حرم جامعي به العديد من المرافق المتطورة والحديثة، كما أنشأت ماليزيا أيضًا مدينة تقنية ذكية خارج عاصمتها كوالالمبور. المدينة متصلة بشبكة اتصالات ذكية ستجعل منها العاصمة المستقبلية لماليزيا، وتحتوي على بعض أكبر شركات التكنولوجيا في العالم. هذه المدينة تسمى بوتراجايا.

. مؤشرات جاهزية المدارس في ماليزيا عام 2020.

المؤشر	معدل الربط
معدل الإمداد بالكهرباء	%100
توافر أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية	%100
الربط بقنوات الصرف الصحي	%100
الوصول إلى الإنترنت لأغراض تعليمية	%100

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة : متوفر على الموقع /

http: unstats.un.org

فيما يتعلق بتطور التحصيل التعليمي ومعدل الالتحاق، يوضح الجدول التالي تطور مستوى اندماج السكان في نظام التعليم الماليزي في عام2016.

البيان	2006	2008	2010	2014	2016
معدل الالتحاق بالمرحلة ما قبل التعليم	57.38	74.92	79.66	84.48	93.68
الالتحاق بالمدارس الابتدائية	98.87	98.45	100	104.50	103.48
الالتحاق بالتعليم الثانوي	-	-	-	84.70	85.16
الالتحاق بالتعليم العالي	-	-	-	36.87	44.12

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

www.albankadawli.org

أبرز مقومات النموذج التنموي الماليزي:

المقومات المميزة للتجربة الماليزية :

تعد التجربة الماليزية واحدة من التجارب الناجحة القليلة التي يجب استكشاف عملية التطوير فيها بعمق وإجراء بحث مكثف ربما سنكتسب بعض الفوائد، ونكون قادرين على تطبيقها على أرض الواقع. يتحقق ذلك من خلال مجموعة من اللبنات الأساسية التي تدعم التحول النوعي، ونذكر منها:(عمار، ١٩٩٢)

1 . الإدارة السياسية :

ما كان يمكن أن تتحقق النهضة إلا بوجود قدرة ورغبة حقيقية سياسية واضحة، ويمكن تلخيص هذه الإرادة في جملة قالها الزعيم مهاتير محمد "أيها الماليزي ارفع رأسك، وانظر إلى المستقبل" بعد الاستقلال توالى على ماليزيا عدد من القيادات السياسية الذين تميزوا بأنهم قادة مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العامة.

2. تطور مفهوم التنمية :

ظل مفهوم التنمية مرادفًا لمعنى النمو في البعد الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين، لكن تجربة تلك المرحلة التي امتدت ربع قرن سيطر عليها التخلف. تبين أنه ليس السبب في قلة الأموال. وهناك عوامل أخرى مهمة، تتبلور في مجموعة من العوائق، التي تتلخص في العوائق الهيكلية والمؤسسية في العديد من المناطق، وأنماط العلاقات الدولية التي تربط بين البلدان النامية والمتقدمة.

3. الاهتمام بالقطاع الخاص:

الحكومة الماليزية قلقة بشأن الوضع الاقتصادي للملايو، وتبحث الحكومة عن شراكات اقتصادية تسهم بشكل فعَّال في تقليص المسافة المادية بين الشعوب الأصلية وغير الأصلية، قائلة إن العمل الحر يمكن أن يساعد لزيادة الدخل الحكومي، طبقت ماليزيا فكرة اليابان المتحدة، واعتمدت ماليزيا المتحدة على أن العمل الحر يساعد على زيادة الدخل، وبدأت في التعامل مع جميع رجال الأعمال على أساس المصالح المشتركة. وعندما ينجح رجال الأعمال، يزداد دخل الحكومة، ويزيد اقتصاد الأمة نمو، ويستفيد الناس من العثور على وظائف.

4 . السياسة الشرقية (التوجه نحو الشرق) تضمنت هذه السياسة اتجاهين للتنمية:

أ- الاتجاه الأول: أطلق عليه مهاتير محمد "الاتجاه الشرقي"؛ إذ رأى أن الاتجاه نحو الشرق يتوافق مع اتجاه التنمية في ماليزيا، ويتماشى مع امتلاك السكان والثروة، وعندما تولى مهاتير محمد منصبه كرئيس للحكومة، وامتد حتى عام 1991، كانت السياسة تهدف إلى تشجيع ومتابعة الماليزيين في جوانب الاقتصاد والتعليم من التجربة

اليابانية. خاصة أنَّ ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان، يمكن الاستفادة منهم على المستوى التقني والتكنولوجي، ووضعها في الإطار الصحيح.

ب- الاتجاه الثاني: هو التيار الإسلامي الذي جاء ليحد من صرخة الحركة الإسلامية الماليزية لأسلمة التنمية التي تكمن وراءها قيمة تاريخية وسياسية، وتتعارض مع آراء الحكومة. في ذلك الوقت – في ظل التركيز على العرقيات المتناغمة داخل البلد . وأيضًا من خلال إعطاء التنمية الاقتصادية بعدًا إسلاميًا بشكل عام، بالإضافة إلى حماس القيادة السياسية، لإعطاء السكان الأصليين (الملايو) قيم متميزة؛ إذ إنهم اعتبروا الإسلام ليس مجرد دين، فالإسلام يمثل للملايو عاملًا مركزيًّا وأساسيًّا في تشكيل ثقافتهم، وذلك بعد استقرار الإسلام منذ القرن الخامس الميلادي.

الاستراتيجيات والبرامج المواجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا:

من بين البرامج والاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، فقد اعتمدت ماليزيا على العديد من البرامج المستدامة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

1. البرامج والاستراتيجيات الاجتماعية: (صادق، ٢٠١٤)

تتكون من الجوانب الآتية :

أ- تراجع البطالة: أحرزت ماليزيا مؤخرًا تقدمًا في الحد من البطالة من حوالي 10٪ في الخمسينيات والستينيات إلى أقل من 3٪ في القرن الحادي والعشرين، وتعد تجربة ماليزيا تجربة رائدة في مواجهة ظاهرة البطالة، حيث نجحت في الحد من البطالة من خلال تميزها في مجال التخطيط الجيد للتنمية الاقتصادية التي تركز في الوقت نفسه على الصناعات الكثيفة وقليلة رأس المال مثل الصناعة الإلكترونية.

ب . الاستراتيجيات الموجهة نحو تخفيض مستويات الفقر.

من البرامج والاستراتيجيات الموجهة لتخفيض مستويات الفقر:

. برنامج التنمية للأسر الأشد فقرًا:

يقدم البرنامج فرص عمل جديدة الذي من شأنه رفع معدلات نسب الدخل بالنسبة للفقراء، وخاصة في المناطق الفقيرة ذات الأولوية، التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية، فقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة منخفضة، وأيضًا صيانة وترميم المساكن التي ما زالت قائمة، بالإضافة إلى توفير الخدمات؛ مثل: الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وكذلك تقديم المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة. . منح الإعانات والمساعدات المالية للفقراء تقدم الحكومة الماليزية الإعانات والمساعدات المالية للأفراد والأسر . تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن منخفضة التكلفة.

. تدعيم الأدوية للفقراء خاصة الأدوية المنقذة للحياة.

ج . الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم:

ما يميز الرعاية الصحية الماليزية عن جيرانها هو أنها تعزز الدعم الحكومي بطريقة مستدامة، من حيث تطوير الخطط الاستراتيجية التي تراعي الاحتياجات الحالية دون المساس بمطالب الحكومة مستقبلًا.

تتمتع ماليزيا بالرعاية الصحية المميزة ذات الجودة العالية حيت استطاعت الحصول على شهادة الأيزو 9002 التي جعل منها مستشفى دوليًّا ومحل إقبال عليها . فتتكفل الحكومة الماليزية بتحمل نفقات 98% من إجمالي التكاليف الأساسية.

الاهتمام بقطاع التعليم:

بدأ الاهتمام الحقيقي بقطاع التعليم في ماليزيا بعد الاستقلال البريطاني، حيث ركزت على وضع سياسات قوية لبناء منظمة تعليمية مستقبلية ومتطورة تتماشى مع المتغيرات العالمية، بعد التوجه الحقيقي نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان التركيز الأساسي على الاقتصاد الزراعي كان حافزًا لها نحو التوجه لتبني مناهج علمية تتناسب مع توجهات الدولة، من خلال دمج هذه التطلعات، تهدف رؤية 2020 إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة من جميع النواحي، وتتضمن خطة شاملة للتنمية الوطنية، بما في ذلك خطة مدتها خمس سنوات من 1970 إلى 1966، وهناك عدد من الخطط الخمسية ومنها الخمسية الثانية، 1975–1971، التي تهدف لجعل التعليم، وخاصة التعليم الجامعي، مفيدًا بشكل أساسي للاقتصاد الوطني.

التحليل الاقتصادي للإنفاق على التعليم في ماليزيا:

إن التعليم يلعب دورًا مهمًا في النهوض بالتنمية البشرية، فإذا كان الاهتمام بالصحة يلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على الجسد، فإن التعليم له الدور الأكبر في الحفاظ علي عقله وتفكيره.

وعليه سيحاول الباحث تناول هذا من خلال النقاط الآتية:

- تطور حجم الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا.
- تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم في ماليزيا.

أولًا– تطور حجم الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا.

يوضح الجدول التالي تطور حجم الإنفاق على التعليم في ماليزيا إلى إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا.

تطور حجم الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي (ماليزيا) (2000 – 2016) مليار دولار

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق العام علي التعليم	% من إجمالي الناتج المحلي	% من الإنفاق العام
2000	93.8	24.9	5.6	6.000	33.5
2001	100.8	26.6	6.9	7.5	266.5
2002	110.2	27.9	7.7	7.7	27.7
2003	124.7	30.4	8.3	7.5	27.2
2004	134.5	36.1	7.4	5.9	20.5
2005	162.7	39.8	7.9	5.5	19.9
2006	193.5	45.1	7.3	4.5	16.2
2007	230.8	54.4	8.5	4.4	15.6
2008	202.3	68.3	9.1	4.000	13.4
2009	255.000	67.8	12.7	5.000	18.7
2010	314.4	80.7	17.2	5.5	19.7
2011	323.3	89.6	18.000	5.2	20.000
2012	338.1	89.9	17.7	5.5	19.7
2013	301.4	87.9	17.6	5.2	20.000
2014	301.3	74.4	15.000	5.000	20.1
2015	319.000	68.4	14.5	4.8	21.3
2016	358.6	81.4	16.3	4.5	20.000

المصدر من إعداد الباحث بالرجوع لبيانات البنك الدولي

يتضح من الجدول السابق تطور تنمية الإنفاق على التعليم أدى إلى ارتفاع المؤشرات التعليمية والاقتصادية في ماليزيا.

ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح نسب الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الناتج المحلي.

العام	010	011	012	013	014	015	016	017	018
الإنفاق %	4.			1.	3.	3.	4.	4.	4.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي – تقرير التنمية البشرية

يتضح من الجدول السابق تفوق ماليزيا في نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ متوسط الإنفاق 1.1 في عام 2011 إلى أن وصلت إلى 4.1 في عام 2018، انعكس ذلك التفوق الواضح في الإنفاق على التعليم إلى تطور مؤشرات التنمية البشرية.

2 . البرامج والاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي:

تهدف ماليزيا إلى تبني استراتيجية حاسمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، والانتقال من اقتصاد معين إلى اقتصاد متنوع؛ إذ أطلقت ماليزيا استراتيجية قائمة على التصدير في أوائل السبعينيات، واستغرق الوصول إلى مستوى المرحلة 20 عامًا، وتبرز أهم الاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي ما يأتي:

أ- العمل على تطوير قاعدة صناعية عالية الإنتاجية تمكنت ماليزيا من تطوير صادراتها من خلال التركيز على مجموعات صناعية محددة تؤدي إلى التقدم التكنولوجي ما بين 2006 . 2015.

ب . استخدام رأس المال الأجنبي لتسهيل نقل التكنولوجيا.

ج- الاهتمام بتدريب العمالة الماهرة يتطلب إنشاء تجمع صناعي وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع.

تقيم تجربة التنمية المستدامة في الاقتصاد الماليزي:

هناك العديد من المؤشرات لقياس التقدم والنجاح في تجربة التنمية في ماليزيا على مدار العشرين عامًا الماضية على الأقل لقد كانت هذه واحدة من أشهر الرؤى الإستراتيجية لماليزيا، وقد جذبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام محليًا وعالميًا، وأصبحت مصدر إلهام للماليزيين: جعل ماليزيا دولة صناعية بحلول عام 2020. في عام 1991، قدمت ورقة بحثية بعنوان (إطلاق مجلس الأعمال الماليزي) وتنفيذه مع بداية الألفية الجديدة، ستساعدنا هذه الورقة على فهم العالم المتغير سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

*** القطاع الصناعي :**

تمثل الآن 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، مقارنة بحوالي 36٪ في عام 1980، وهي زيادة صغيرة ومع ذلك، لوحظ أن القطاع الصناعي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مسؤول عن حوالي ثلث إجمالي القيمة المضافة.

*** القطاع الخدمي:**

أسهمت بنسبة 52.04٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، حيث أسهمت بنسبة 33.15٪ عام 1975 بزيادة قدرها 18.89٪، أي ما يعادل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي.

*** القطاع الزراعي :**

أسهمت بنسبة 7.73 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، لكنها أسهمت بنسبة 30.72 ٪ في عام 1975، بانخفاض قدره 23.25 ٪ كما يتضح مما سبق، يمثل قطاع الخدمات من حيث أهميتها النسبية حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي، وهو اتجاه عالمي في الاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينيات. يمثل هذا الثلث، لكن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأخيرة في جميع الاتجاهات حيث ينتقل من الزراعة إلى الصناعة.

1. معدل النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات تقييم التنمية المستدامة، وقد تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، والجدول التالي من عام 1980 يسلط الضوء على نمو إجمالي الإنتاج للفترة من 2019 إلى 2020.

فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من 7.04٪ في عام 1980 إلى 4.40٪ في عام 2019، بانخفاض 2.63٪. مما سبق، تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي السنوي لماليزيا قد تحسن في عام 2000، واستقر في عام 2010، ثم انخفض بشكل كبير حتى عام 2020، مرورًا بالمصاعب العالمية (كوفيد).

3. تطور معدلات التضخم في ماليزيا:

معدلات التضخم من عام 1980 حتى عام 2020:

إن معدل التضخم تقلب بين 1980 و2020، والجدير بالذكر أنَّ معدل التضخم لم يتجاوز 6.67 عام 1980. ويعد هذا نجاحًا واضحًا حيث وصل إلى أدنى سعر فائدة في عام 2007 عندما وصل إلى 0.88.

5 . مؤشر الادخار والاستثمار المحلي الماليزي من عام 1975. 2018:

إجمالي الادخار المحلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تعد المدخرات والاستثمارات من أهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ لذلك يجب تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة. بزيادة إجمالية بنحو 10٪ مقارنة بعام 1975، بالإضافة إلى أن المدخرات تمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

يبرز النجاح الباهر لبعض الدول النامية التي حققت مستويات عالية من التنمية رغم قلة مواردها والمتخذة من التعليم منطلقًا ودافعًا نحو تحقيق التنمية، وهنا تبرز تجربة ماليزيا؛ إذ إنها من التجارب الرائدة في محال تحقيق التنمية المستدامة التي انطلقت من الاهتمام الشديد بالتعليم في كافة مراحله، وتحمل النفقات الكبيرة التي أسهمت بشكل كبير إلى الوصول بماليزيا لمضاهت الدول المتقدمة.

. إنَّ التعليم العالي هو المنبع الأساسي لأنشطة البحث والتطوير وإنشاء نظم الابتكار، إضافة إلى دورها في إعداد أصحاب المعرفة في كافة المجالات والأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ويبقى السؤال المهم للدول النامية والمتقدمة كيف يمكن الاستفادة من إمكانيات التعليم العالي لتعزيز النمو الاقتصادي وعدم هدم وتقويض الأدوار الأخرى التي تقوم بها الجامعات للمجتمع تستطيع الدول العربية ومصر الاستفادة من التجارب الناجحة في تحقيق التنمية المستدامة مثل تجربة ماليزيا؛ إذ إن التحديات والصعوبات المتواجدة في الدول النامية تتشابه مع تحديات ماليزيا مثل تحقيق التنمية، فقد نجحت ماليزيا في تحقيق قفزة اقتصادية؛ نتيجة تضافر

العوامل كافة (الاجتماعية . الاقتصادية . السياسية) وذلك لتهيئة المناخ الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة حيث :

حققت ماليزيا معدلات نمو في الناتج المحلى يصل إلى 6% في الفترة من عام 1980 . 2020 وبذلك فقد تفوقت على معظم الدول المتقدمة لقد نجحت ماليزيا في تخفيض معدلات الفقر حيث كانت نسبته عام 1970 (52%) من إجمالي عدد السكان حتى وصلت عام 2004 (5%) نجحت ماليزيا في خفض معدلات البطالة من (8%) في عام 1984 إلى (2.8%) عام 1995 لقد تحولت ماليزيا من دولة تعتمد في اقتصادها على التعدين والزراعة مع تصدير زيت النخيل والمطاط، إلى دولة يقوم اقتصادها على الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية وتصدير السلع الكهربائية والإلكترونية ثم التحول بعد ذلك إلى الاقتصاد المعرفي نجحت ماليزيا في معرفة أنه للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة لا بد أن يكون لديها مهارات وقدرات مميزة في العلوم والتكنولوجية . فقد ارتفع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية إلى حوالي.7% من الناتج المحلي في عام 2005 حتى وصلت في عام 2010 إلى حوالي 1.5% في الوقت الذي وصلت النسبة في النرويج، التي تعد الدولة الأولى بناء على تقرير التنمية البشرية على المستوى العالمي عام 2005، والتي وصلت إلى 1.7 %، ولقد حققت ماليزيا درجة كبيرة في القضاء على الأمية، ويعد ذلك إنجازًا تتميز به ماليزيا بين دول العالم النامي . فقد وصل عدد من يعرفون الكتابة والقراءة في عام 2000 إلى ما يقرب من 93.8% من إجمالي السكان مقارنة بعام 1970، الذي وصلت فيه النسبة إلى 53%. لقد حققت ماليزيا طفرة هائلة في مجال الاهتمام بالتعليم والموارد البشرية؛ إذ ارتفع معدل اشتراك المرأة الماليزية في قطاع التعليم في عام 2000 إلى 49.3 % لقد نجحت ماليزيا في تحقيق التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق أهداف التمية المستدامة والتنافسية، الأمر الذي يحتاج إلى تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية

وتحسين الجودة العمالية المهارية والتعليمية لقد نجحت ماليزيا في إنشاء وحدات في المراكز البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا، والذي يتطلب التنمية المستمرة للقدرات الوطنية خاصة في مجالات الابتكار والبحوث، ويعتبر رأس المال البشرى أهم المكونات الاقتصادية، الأمر الذي يحتم ضرورة تنمية الإمكانيات الفكرية والذهنية.

نتائج الدراسة:

وبناء على ما تقدم ذكره فإنه :

* أصبح النظر إلى الاستثمار في تعليم البشر مثل الاستثمار الحقيقي في المشروعات الإنتاجية، وأصبح ينظر للإنسان على أنه رأس مال منتج، والإنفاق عليه يعد استثمارًا مضمونًا.

* إن التعليم العالي والجامعي يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي الإجمالي وذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للأيدي العاملة.

* يعد التعليم بشكل عام حتمية اقتصادية مزدوجة؛ إذ يعد استثمارًا– وفي الوقت نفسه استهلاكًا . من حيث قيام التعليم بإعداد القوى البشرية، التي تعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج . وقد يكون استهلاكًا حيث يعد إشباعه لحاجات الأفراد، وذلك من أهم الحاجات الأساسية.

* التنمية المستدامة اتجاه عالمي يهدف إلى التوسع في خيارات الأفراد للعيش حياة صحية وتعليمية ومستوى معيشي لائق، وهذا ما قامت برعايته هيئة الأمم المتحدة والصادر عن تقارير دولية بصفه دورية، الذي يجب مسايرته وفق الخطط والآليات المحددة لتواجد مصر على الخريطة العالمية.

* إن الاتجاه المعاصر لمفهوم التنمية المستدامة يتجه إلى الاهتمام بالإنسان، التي تتعلق بمفهوم العملية التنموية سواء التي تتعلق ببناء قدراته أو التوسع في الخيارات والبدائل، وقد تطور هذا المفهوم نتيجة لما شهده العالم من تطور على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وظل يتطور مع تطور أحوال واختلاف المجتمعات بما يتماشى مع تطلعات واحتياجات البشر؛ لذلك اكتسب ذلك المفهوم صفة الاستدامة.
* عقدت ثلاثة مؤتمرات قمة من خلال منظمة الأمم المتحدة خلال الفترة من عام 1972 حتى عام 2014، وكان من أهم النتائج لهذه المؤتمرات اعتماد جدول أعمال القرن، الذي أصبح وثيقة لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة، والذي احتوى على ما يقرب من (2500) توصية.

*التنمية المستدامة تشتمل على ثلاثة أبعاد: (البعد البيئي . البعد الاقتصادي . البعد الاجتماعي).

* يرى الباحث أنه لا بد من الاهتمام بقطاع التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص كاستثمار من شأنه العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعد أساس التنمية البشرية، وذلك من خلال:

أ . إصلاح القطاع التعليمي بما يتماشى مع القطاعات الإنتاجية بشكل أكثر فعالية مع مساهمة القطاع الخاص في دعم وتمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية.

ب . إتاحة فرص التعليم للجميع، وهذا من أهم أهداف التنمية المستدامة؛ لأن ذلك يعد حقًّا من حقوق الإنسان الأساسية، مع إعطاء الفرص لجميع الأفراد لتنمية طاقاتهم الإبداعية من خلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

* تعتبر ماليزيا بلد دائمة الحركة نشطة، حيث وفرت الحكومة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات من خلال تحفيز الاستثمارات.

* على مستوى التعليم في ماليزيا تتولى التمويل الحكومة الفيدرالية حيث حرصت الحكومة الماليزية على تقديم الخدمات التعليمية الأساسية مجانًا؛ إذ بلغ دعم الحكومة الماليزية للتعليم إلى 20.4% من الميزانية العامة للدولة.
* لقد اهتمت الحكومة الماليزية بقطاع الصحة؛ إذ اعتبرته جزءًا أساسيًّا من استراتيجية التنمية الشاملة بعد أن علمت أن الوضع الصحي الأمثل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية.

التوصيات والمقترحات:

وفي ضوء الاستنتاجات يمكن إبداء مجموعة من التوصيات كبرامج لدعم التنمية لمصر والدول العربية.

- أن قيام التعليم العالي بدوره لإنجاز عملية الاستدامة لن يحدث بشكل مسير – فالتعليم العالي يواجه صعوبات وتحديات كبيرة ترتبط بشكل مباشر بالتمويل – وشروط الالتحاق بالجامعات وتوفير التدريب (المهارى) وقابلية الخريج للعمل في القطاعات المختلفة...إلخ.

ولكن يمكن الحد من التأثيرات لهذه الصعوبات سواء على المستوي المحلي أو العالمي، بما يؤدي إلى تعزيز دور التعليم العالي والجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة عن طريق بعض المقترحات:

1* – ضرورة تشكيل لجان تتكون من علماء وخبراء مصريين لوضع خطة استراتيجية متكاملة لنقل التجربة الماليزيا في البحث العلمي، والعمل على التحول لاقتصاد المعرفة مع الاستعانة بخبراء من ماليزيا لوضع آلية التنفيذ.

2* – وضع أنظمة تقييمية دورية للجامعات ترتكز على أسس علمية . مثل نظامsetara الذي يقوم على تحديد ومعرفة نقاط الضعف، وكذلك تحفيز المشاركة في التصنيف العالمي للجامعات.

3* – وضع نظم للمسائلة والتقييم على مستوى الجامعات، والذي يساعد في المقابل على زيادة الجودة.

4* – وذلك من وضع برامج للتعليم العالي مطابقة لمتطلبات سوق العمل؛ ومن ثم يستدعي ذلك إنشاء مجالس مكونة من أساتذة لتنقيح البرامج والتخصصات بحسب الأوضاع الاقتصادية مثلما تم في ماليزيا.

5* – العمل على تقوية العلاقات والروابط بين الجامعات العربية والجامعات العالمية المتقدمة للاستفادة منها في المجالات كافة.

6* – استخدام التقنيات المتطورة الحديثة ونظم المعلومات المتطورة مع تصميم مناهج وبرامج ترتبط بالبيئة التعليمية العالمية.

7* – العمل على التعاون المثمر بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث والقطاعين(الخاص – العام) لوضع البرامج الفعالة لتدريب وتعليم العاملين لتدعيم أنماط الإنتاج المستدام مع العمل على استخدام التكنولوجيا المتطورة؛ إذ تفيد هذه البرامج توفير الكفاءات البشرية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8*– العمل على قيام التعليم العالي والجامعي بتطوير الهياكل البحثية والخدمية والتدريسية بما تتماشي مع تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وعدم التركيز فقط على إجراء التعديلات في المقررات الدراسية بالحذف أو الإضافة.

9*– ضرورة تنمية قدرات الإفراد في مؤسسات التعليم العالي على الاشتراك بفاعلية في التنمية المستدامة داخل مؤسسات التعليم العالي.

10*– عمل نماذج للمجتمع المستدام داخل الجامعة ومؤسسات التعليم العالي مع إجراء تقيم دوري بشكل مستمر

*11- إعادة النظر في المقررات التعليمية مع المراجعة الدائمة لها بحيث تعكس المتطلبات والمفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة على أن تشمل الأنشطة التعليمية والتأكيد على تطبيق المعايير والقيم المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.

*12- ضرورة اشتراك ومساهمة التعليم العالي والجامعي في عمليات الإصلاح العام للتعليم في المجتمع على اعتبار أن التعليم العالي والجامعي هو جزء من نظام شامل مترابط داخل بيئة يؤثر ويتأثر بها.

*13- ضرورة التأكيد على مفاهيم الجودة (جودة التعليم العالي والجامعي) بحيث تتماشي مع وظائفه وأنشطته العديدة (البحث – التعليم – الطلاب – هيئة التدريس – الإدارة) والمساهمة في التنمية وتحسين أوضاعهم.

*14- ضرورة تكاتف المجتمعات العربية والدولية والهيئات المعنية بالتعليم "اليونسكو" بتقديم المساعدات المادية لبعض الدول الفقيرة أو المحرومة من حق التعليم خاصة الدول المعرضة للأزمات الاقتصادية.

*15- لقد انتهجت ماليزيا الكثير من السياسات التنموية التي كان لها دور بارز في تحسين الأوضاع الاقتصادية لها، التي يمكن لمصر الاستفادة منها.

*16- الأخذ بالتخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي الذي يعد الأساس في أي عمل تنموي مع الاستعانة بالهيئات الداعمة، وخاصة الهيئات والمؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق أقصى استفادة.

*17- من الأسباب الرئيسية لنجاح التجربة الماليزية لكافة القطاعات الداخلية والخروج والتعافي من الأزمات الاقتصادية خاصة الأزمة المالية 1997 يرجع إلى الإدارة الرشيدة للقائد مهاتير محمد، الذي رفض كل الإملاءات والشروط الصادرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أمر بعدم السماح لهروب رؤوس الأموال خارج ماليزيا.

*18- من أبرز مظاهر التصدي للازمات المالية في ماليزيا هي بعد الحكومة الماليزية عما يسمى بتمويل العجز بالعجز مع منع هروب رؤوس الأموال من ماليزيا للخارج.

*19- ضرورة الاستفادة من دور الموارد البشرية؛ إذ إن ماليزيا من أكثر دول العالم التي اهتمت حكوماتها بتطوير وتحديث المورد البشري؛ إذ إن هناك قناعة كبيرة بأن التنمية لا تتحقق إلا بالإنسان وللإنسان.

*20- لا يوجد خلاف على تطبيق تجربة ماليزيا لمصر خاصة بعد إثبات نجاحها على المستويات والقطاعات كافة، لكن عند تطبيقها في مصر لا بد أن يكون هناك دوافع اقتصادية وتوفير مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المصرية لتحقيق المنفعة والمصلحة العامة للاقتصاد المصري.

المراجع:

1. جاك ديلور . التعليم ذلك الكنز الكامن: تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، تعريب جابر عبد الحميد جابر . دار النهضة العربية . 1997 . ص 163.
2. نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي . مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير . جامعة منتوري قسطينة . 2012/2011
3. حامد عمار . التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم . المؤشرات . الأوضاع، الجزء الأول، سينا للنشر . القاهرة . 1992 . ص 234.
4. كنيدة فراخ خالدي . التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، مداخلة في الملتقى: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية . دامعة 8 مايو . 2009.
6. . نبيل السمالوطى . التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي . سلسلة دراسات إسلامية . العدد 112 . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . وزارة الأوقاف . القاهرة . ديسمبر 2004 ص 8.
7. خالد مصطفى قاسم . إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الدار الجامعية . الإسكندرية . مصر . 2007.
8. محمد عثمان غنيم . ماجدة أحمد أبو زلط . التنمية المستديمة . فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها . دار الصفاء . الأردن 2007 . ص72.
9. إسماعيل محمد صادق . التجربة الماليزية . مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية . الطبعة الأولى . 2014 . القاهرة ص22.
10. خالد محمد السواعى . 2012 م . القياس الاقتصادي . دار الكتاب الثقافي . دار الناشر . دار الكتاب الثقافي عمان . الأردن.
11. . عطا عبد القادر . الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق . دار الجامعة . الإسكندرية 2005.
12. نبيه فرج أمين الحصري . تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي . دار الفكر الجامعي . الإسكندرية . الطبعة الأولى 2009.

13. أسامة محمد أحمد الغولى . تقيم التجربة الماليزية . المسلم المعاصر . مجلة فكرية . إصدار مؤسسة المسلم المعاصر العدد 87 . القاهرة . 1998.
14. سعد علي حسن التميمى . تجربة التنمية الماليزية . دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد . العراق . 2005 . ص 43
15. سارة بو سعيود . دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة . دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير . جامعة فرحات عباسي . سطيف . الجزائر 2013.
16. بلال محمد سعيد المصري . تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة) . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الادارية . جامعة الازهر . غزة . 2016.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 113
July 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233